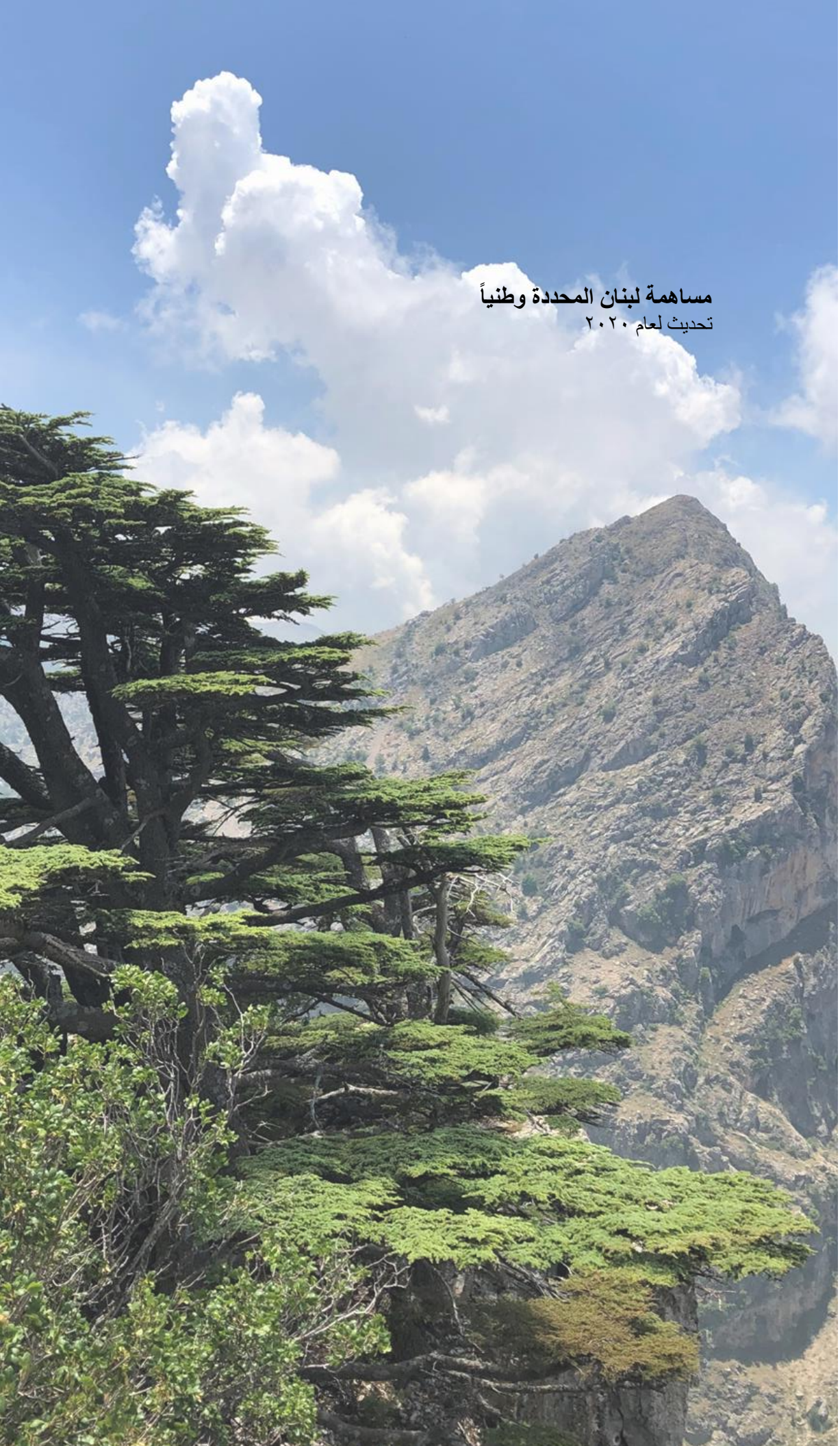

مساهمة لبنان المحددة وطنياً

تحديث لعام ٢٠٢٠

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي .....
الظروف الوطنية ٣
العمل المناخي لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ٤
عوامل تمكين العمل المناخي ٥
مساهمة تخفيف الانبعاثات ٧
التكيف ٩
آثار التغير المناخي في لبنان ٩
أولويات التكيف ٩
الدعم المطلوب لتنفيذ المساهمة المحددة وطنياً وإنجازها ١٤
الملحق الأول: المعلومات اللازمة للوضوح والشفافية والفهم المتعلقة بعمل لبنان على تخفيف الانبعاثات في المساهمة المحددة وطنياً .. ١٥

الملخص التنفيذي

وسط الفجوة الكبيرة بين الأثر الإجمالي لخفض انبعاثات غازات الدفيئة المُعلن عنه في المساهمة المحددة وطنياً لعام ٢٠١٥ ومسار الانبعاثات المتماشي مع هدف اتفاق باريس، يتعين تلبية النداء العالمي للطموح بزيادة جهود المبذولة في سياق العمل المناخي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن آثار الاحترار العالمي البالغ ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية يدعو بوضوح إلى إعداد وتطبيق تدابير أقوى لتخفيف الانبعاثات، فضلاً عن تعزيز القدرة على الصمود، من أجل تجنب التغيرات المناخية الكارثية.

يقدم لبنان تحديثاً لمساهمته المحددة وطنياً لعام ٢٠١٥ وفقاً للفقرة ٩ من المادة ٤ من اتفاق باريس (والقانون رقم ٢٠١٩/١١٥) بهدف الاستجابة لهذا النداء إلى التحسين وبلوغ أهداف الاتفاق. يؤمن لبنان إيماناً راسخاً بمكافحة أزمة المناخ من خلال تبني المسار المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

يأتي هذا التحديث في وقت يواجه فيه لبنان أزمة اقتصادية ومالية ونقدية ومصرفية من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي وسبل كسب العيش والتنمية. تم اقتراح العديد من الإصلاحات قيد التطوير لوضع لبنان على مسار أكثر إيجابية واستدامة، وسيحتاج إلى دعم دولي للتغلب بنجاح على الانكماش الاقتصادي، فضلاً عن ضرورة إعادة بناء اقتصاده بشكل مستدام وقدرة مجتمعه على الصمود.

على الرغم من الصعوبات التي يواجهها لبنان، لا يزال ملتزماً بمكافحة تغير المناخ. وسيستلزم ذلك إصلاحات في السياسات العامة والمالية لإتاحة تحديث قطاعي الطاقة والنقل وتحسينهما من خلال كفاءة الطاقة، والاستخدام المستدام للأراضي والموارد المائية في لبنان، والحد من الممارسات الملوثة في الزراعة وإدارة النفايات والصناعة، وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود وتحسين البنية التحتية. وتسير هذه الحلول جنباً إلى جنب مع التعافي الاقتصادي في لبنان وزيادة عائدات الحكومة، وهي خطوات حاسمة للخروج من الأزمة الحالية. **وبناءً على ذلك، يتماشى تحديث المساهمة المحددة وطنياً هذا مع جهود التعافي الاقتصادي، مع توفير خدمات متكاملة مستدامة للتحديات التي يواجهها لبنان**.

بالإضافة إلى ذلك، يعطي لبنان الأولوية للنظر في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر ضعفاً من منظور النوع الاجتماعي. وأخيراً، لا يمكن تحقيق المساهمة المحددة وطنياً إلا من خلال تعاون أصحاب المصلحة الوطنيين كافة (بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل البلديات) ودعم المجتمع الدولي للبنان في هذه الأوقات الصعبة.

أبرز تحديثات المساهمة المحددة وطنياً لعام ٢٠٢٠ هي كالتالي:

يلتزم لبنان بزيادة غير مشروطة لهدفه الخاص بتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة من ١٥٪ إلى ٢٠٪، وبزيادة مشروطة لهدفه بتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة من ٣٠٪ إلى ٣١٪، وذلك بالمقارنة مع سيناريو "العمل المعتاد."

يلتزم لبنان بتوليد غير مشروط لـ ١٨٪ من طلبه على الكهرباء ولـ ١١٪ من طلبه على التدفئة (في قطاع البناء) من مصادر الطاقة المتجددة في حلول عام ٢٠٣٠، بالمقارنة مع نسبة موحدة مقدارها ١٥٪ في عام ٢٠١٥. كما يلتزم لبنان بتوليد مشروط لـ ٣٠٪ من طلبه على الكهرباء ولـ ١٦,٥٪ من طلبه على التدفئة (في قطاع البناء) من مصادر الطاقة المتجددة في عام ٢٠٣٠، بالمقارنة مع نسبة موحدة مقدارها ٢٠٪ في عام ٢٠١٥.

هذه المساهمة تقدم معلومات إضافية حول أهداف التخفيف من خلال الإرشادات المتعلقة بالمعلومات اللازمة للوضوح والشفافية والفهم في المقرر ٤ /م أ ت-١.

الزيادة في طموح التخفيف من الانبعاثات والشفافية

الزيادة في وضوح إجراءات التكيف	يتم توفير المزيد من الوضوح بشأن المبادئ التوجيهية والأولويات الخاصة بالتكيف في لبنان والتي تشكل جزءاً من بلاغاته المتعلقة بالتكيف. تشمل أولويات التكيف تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتطوير خدمات مستدامة للمياه، وإدارة التنوع البيولوجي البري والبحري، والحد من تعرض المناطق الساحلية لتأثيرات تغير المناخ، وضمان سلامة الصحة العامة والحد من مخاطر الكوارث.
تعزيز التزامن	هناك تزامن بين أهداف المساهمة المحددة وطنياً وتنفيذها في لبنان مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والشراكات.
تحسين التكامل والشمولية	تمت مراعاة أهمية نهج المجتمعي الكامل في المساهمة المحددة وطنياً من خلال إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة في العمل المناخي.

الظروف الوطنية

يواجه لبنان **أزمة اقتصادية ومالية ونقدية ومصرفية** غير مسبوقة في الوقت الحالي. وأدى تراكم العجز الضخم في الميزانية إلى زيادة كبيرة في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. **انخفضت قيمة الليرة اللبنانية** بينما ارتفعت معدلات التضخم، مما أثر على القوة الشرائية للمواطنين اللبنانيين.، بما أن لبنان يعتمد على الواردات في معظم إمدادات الأغذية والطاقة، فقد زاد من تفاقم الوضع. كما أدت **جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)** إلى تفاقم الظروف بسبب فرض الإغلاق.

في ٤ آب ٢٠٢٠، وقع انفجار كبير في مرفأ بيروت وألحق أضراراً بالبنية التحتية للمرفأ والمنطقة المجاورة، وقدرت الأضرار بمبلغ يتراوح بين ٣,٨ و٤,٦ مليار دولار[١]. وقد أدى ذلك إلى انتكاسة إضافية في اقتصاد متعثر في الأصل، وإلى توقف مجالات كبرى من النشاط التجاري والخدمات الأساسية، من المتوقع أن تؤدي خسائر الأصول المادية الناتجة عن الانفجار إلى انخفاض إضافي في الناتج المحلي الإجمالي (يقدر ما بين ٠,٤ و٠,٦ نقطة مئوية).[١]

يتعامل لبنان منذ عام ٢٠١١ مع أزمة إنسانية خانقة ناتجة عن تدفق النازحين السوريين، الأمر الذي أدى إلى إنهاك البنية التحتية العامة الضعيفة في الأصل، إلى جانب تخطي الطلب قدرة المؤسسات على تلبية الاحتياجات المطلوبة. ويزيد الافتقار إلى الأمن الناجم عن الاضطرابات الإقليمية مستوى آخر من الشلل على لبنان. لذلك، يعتبر لبنان مرة أخرى أن تحقيق أهدافه يفترض:

- استعادته، وبأسرع وقت ممكن، لوضعه الطبيعي الذي كان سائد اً قبل الازمة الاقليمية الاخيرة، وهذا حق مشروع له؛
- عدم نشوء أي أزمة جديدة قد تنعكس سلباً على ظروفه الوطنية.

يعاني لبنان من أزمة متعددة الأوجه، وهي ستزداد سوءاً بسبب الآثار المناخية. لذلك، **تتمثل أولويته للعقد القادم في تحفيز النمو المستدام من خلال خلق فرص عمل لائقة، وتحسين رفاه سكانه من خلال برامج الرعاية الاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية**. ونتيجة لذلك، يضم تنفيذ هذه المساهمة المحددة وطنياً عناصر أصيلة في مسار التعافي الاقتصادي في لبنان، مع إعادة التأكيد على التزامه بمكافحة أزمة المناخ.

في ظل هذه الظروف ووفقاً لفقرة ٩ من المادة ٤ من اتفاق باريس (والقانون رقم ٢٠١٩/١١٥)، يقدم لبنان مساهمته المحددة وطنياً المحدثة لعام ٢٠٢٠، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال تعاون أصحاب المصلحة الوطنيين كافة، والدعم القيم من المجتمع الدولي في هذه الأوقات الصعبة.

[١] التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت – أغسطس/آب ٢٠٢٠، البنك الدولي (٢٠٢٠)

العمل المناخي لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

إن خارطة الطريق المؤدية إلى استقرار الاقتصاد الكلي وسط عدد من التحديات التي يواجهها لبنان، يجب أن تكون خضراء وشاملة ومتماشية مع مبدأ **عدم ترك أي أحد خلف الركب**. الهدف الرئيسي هو دفع عجلة النمو المستدام والمنخفض الانبعاثات، إلى جانب تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمعات والنظم البيئية على الصمود كي تتحمل أي صدمات مستقبلية، بما في ذلك الظواهر المناخية. لقد طرحت الحكومة العديد من الخطط والإصلاحات لجذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات من أجل وضع البلاد على مسار النمو المستدام الطويل الأجل، بما في ذلك المؤتمر الاقتصادي للتنمية عبر الإصلاحات ومع الشركات (سيدر) – لتمويل خطة الاستثمار الرأسمالي،[٢] ورؤية لبنان الاقتصادية،[٣] وخطة الحكومة اللبنانية للتعافي المالي.[٤] علاوة على ذلك، تعمل العديد من الاستراتيجيات الوزارية على تغيير مهامها من خلال إعادة التأكيد على أولوية دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. تم تحليل مقاومة لتقلبات المناخ للخطط المذكورة أعلاه لضمان التنسيق مع اهداف اتفاق باريس.

يتزامن تحديث المساهمة المحددة وطنياً مع هذه الخطط والإصلاحات، وقد تم بالفعل ذكر في هذه المساهمة معظم مسارات العمل المقترحة في الاستراتيجيات والخطط الوزارية المعتمدة، والتي تشكل معاً التزامات لبنان الدولية.

مساهمة لبنان المحددة وطنياً، إضافة إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ستحسن نوعية الهواء، وتعزز الأمن الغذائي، وتحد من الفقر وهشاشة الاوضاع، وتخلق فرص عمل، وتحمي البيئة، وتحافظ على المدن الخضراء، وتحسن الرعاية الاجتماعية وتدفع النمو الاقتصادي. بالإضافة الى ذلك سيزيد قطاع الطاقة من صلابته وأمنه ومصداقيته واستدامته واستقلاليته، مما يخفف العبء على الميزانية الحكومية، ويخفض العجز في المالية العامة.

علاوة على ذلك، يتيح العمل المناخي الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والأزرق من خلال إزالة الحواجز التي تعيق الاستثمارات المراعية للبيئة وتعزيز الطلب على المنتجات والخدمات الأكثر مراعاة للبيئة من خلال الحوافز الاقتصادية والنظم السليمة. ومن شأن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في لبنان أن يستجيب لمفهوم التنمية المستدامة لأنه يهدف إلى تحقيق التنمية البشرية العالية مع انخفاض في الأثر البيئي. تتماشى أهداف استراتيجية التنمية المنخفضة الانبعاثات في لبنان مع هذا المبدأ من خلال تصور الاقتصاد الدائري، وتعزيز البحث والتنمية، وفصل النمو الاقتصادي عن انبعاثات غازات الدفيئة. **تعتبر هذه المساهمة المحددة وطنياً بمثابة حجر أساس لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المنخفضة الانبعاثات في عام ٢٠٥٠.**

يعطي لبنان الأولوية للتحول العادل من خلال النظر في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر ضعفاً واعتماد نهج يستجيب للنوع الاجتماعي. يتماشى ذلك مع التزام الحكومة اللبنانية بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة في قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ بشأن الدوافع الاجتماعية والسياسية، والذي يهدف إلى "ضمان أن تكون الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتحول الاقتصادات والمجتمعات نحو مزيد من الاستدامة تتم إدارتها بطرق تزيد فرص العمل اللائق للجميع، وتحد من أوجه عدم المساواة، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتعزز الجهود التي تبذلها الدولة لتحسين صحة الناس".

---

[٢] المؤتمر الاقتصادي للتنمية عبر الإصلاحات ومع الشركات (سيدر) – لتمويل خطة الاستثمار الرأسمالي (٢٠١٨)
http://www.pcm.gov.lb/Admin/DynamicFile.aspx?PHName=Document&PageID=11231&published=1

[٣] رؤية لبنان الاقتصادية https://www.economy.gov.lb/media/11893/20181022-1228full-report-en.pdf

[٤] خطة التعافي المالي للحكومة اللبنانية
http://finance.gov.lb/en-us/EventPdfs/English/The%20Lebanese%20Goverment%20Financial%20Recovery%20Plan.pdf

عوامل تمكين العمل المناخي

يتمتع كل من تدابير التنمية المستدامة والعمل المناخي بفعالية أكبر إذا كان قائم على آلية حوكمة قوية والنظم والشراكات. لذلك يعتبر لبنان هذه العناصر بمثابة عوامل تمكين للعمل المناخي، وهي ضرورية لاتخاذ إجراءات مستدامة وأكثر طموحاً تساهم في تحقيق المساهمة المحددة وطنياً. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه العوامل التمكينية في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٦ (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) والهدف ١٧ (عقد الشراكة لتحقيق الاهداف). إن العديد من العوامل التمكينية التالية قيد التنفيذ بالفعل، وتم إعطاء الأولوية لعناصر أخرى للتنفيذ.

العامل الأول لتمكين العمل المناخي: تحسين الحوكمة والقدرات المؤسسية

يعطي لبنان الأولوية لحوكمة المناخ باعتبارها تمكن المؤسسات من التخطيط لتغير المناخ والاستعداد والتصدي له. ويعد بناء القدرات المؤسسية اللازمة لإصلاح وتحليل وتنسيق وتنظيم المناخ والعمل الإنمائي المستدام أمراً ضرورياً. ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنسبة لاتساق السياسة المناخية، معاليتها، وتكاملها وتعميمها، وهي الركائز الأساسية للإصلاحات الخضراء الفعالة والمستنيرة.

العامل الثاني لتمكين العمل المناخي: العمل المحفز والإصلاح المالي

يسعى لبنان إلى تخفيض مخاطر الاستثمارات المتعلقة بالمناخ في القطاعين العام والخاص على حد سواء، حيث إنه من المهم للغاية تسريع نشر التكنولوجيات الصديقة للمناخ، ولا سيما الطاقة المتجددة.[٥] بالإضافة إلى ذلك، فإن الحوافز والمثبطات المالية ضرورية لتفعيل "مبدأ تغريم الملوث " في جميع قطاعات المسببة للانبعاثات، لتسريع التحول إلى خيارات أكثر مراعاة للبيئة، مثل المرسوم رقم ٢٠١٧/١٦٧ الذي يخفض الضرائب على الشركات والرسوم الجمركية على أساس استيعاب التكنولوجيا النظيفة، المادة ٥٥ من قانون الموازنة لعام ٢٠١٨ الذي ينص على خفض الرسوم الجمركية على السيارات الهجينة وإعفاء من الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية، وقانون المياه (٢٠١٨/٧٧ وتعديلاته في قانون ٢٠٢٠/١٩٢) الذي ينص على عقوبات على الملوثين. وأخيراً، من الضروري ضمان عدم تأثر الاستثمارات والمشاريع بتغير المناخ على الصعيد العام والخاص لتجنب المشاريع ذات الآثار السلبية على المناخ.

العامل الثالث لتمكين العمل المناخي: تعزيز الشراكات

تقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بدور أساسي في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ. لذلك، من المهم توسيع نطاق الشراكات القائمة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية لتمكينها من زيادة مشاركتها في إجراءات التخفيف والتكيف، فضلاً عن المناصرة فيما يتعلق بالمناخ. بالإضافة إلى ذلك، تعطي الحكومة اللبنانية الأولوية لسهولة ممارسة الأعمال التجارية على النحو المبين في خطة التعافي المالي، والتي ستساعد في زيادة مساهمات القطاع الخاص.

العامل الرابع لتمكين العمل المناخي: تشجيع أنشطة البحث والتطوير الابتكارية

يهدف لبنان إلى تخفيض كثافة انبعاثات الكربون في اقتصاده من خلال تحفيز البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيات المنخفضة الكربون والمستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يحسن لبنان قدرته العلمية لتوجيه عملية صنع القرار بشكل أفضل. لذلك، من المهم تشجيع بيئة ابتكارية من خلال التعزيز المستدام لقدرات القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات العامة الضخمة في البحث والتجارب، وإقامة الشراكة مع الهيئات الأكاديمية لتوفير الاستعداد اللازم للتغير التحويلي، وتشجيع مختبرات الابتكار.

العامل الخامس لتمكين العمل المناخي: التكامل الشامل

لا يمكن بلوغ الحلول المتكاملة لأزمة المناخ، وكذلك التعافي الاقتصادي، دون الإدماج الفعال للمؤسسات المراعية للنوع الاجتماعي ومجموعات الشباب والمجتمعات الضعيفة. يخطط لبنان لمراجعة عملية صنع السياسات بحيث تشمل هذه المجموعات التي تشكل عاملاً أساسياً في نجاح المساهمة المحددة وطنياً والأكثر تأثراً جراء الآثار المناخية.

---

[٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧). لبنان: تخفيض المخاطر في الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

العامل السادس لتمكين العمل المناخي: تعزيز المراقبة والشفافية

لا يمكن ضمان وضوح الإجراءات وفعاليتها إلا من خلال إطار متين للرصد وللشفافية يعالج العمل المناخي والعمل الإنمائي المستدام، والدعم. من أجل تعزيز الآثار المترتبة على صنع السياسات، والمشاركة بنجاح في تتبع التقدم العالمي في مجال مكافحة أزمة المناخ، سيتم إنشاء إطار للشفافية لتحسين الترتيبات المؤسسية، وتوافر البيانات وتواترها، بالإضافة إلى مراقبة وتقييم مشاريع التخفيف والتكيف.

مساهمة تخفيف الانبعاثات

يقوم لبنان بتحديث أهداف التخفيف من الانبعاثات المدرجة في مساهمته المحددة وطنياً لعام ٢٠١٥ وفقاً للفقرة ٩ من المادة ٤ من اتفاق باريس والقانون رقم ٢٠١٩/١١٥، والفقرة ٢٤ من المقرر ١/م أ-٢١، والفقرات ٥ و٦ و٧ من القرار ١/م أ ت-٢، للاستجابة للنداء العالمي العاجل لتعزيز الطموح من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، وبما يتماشى مع إعلان الأمين العام للأمم المتحدة في قمة العمل المناخي بشأن استراتيجية التخفيف التي انضم إليها لبنان في عام ٢٠١٩.

تمثل المساهمة المحددة وطنياً المحدثة تقدماً يتجاوز المساهمة العائدة لعام ٢٠١٥، وذلك من خلال زيادة غير مشروطة للهدف لتخفيف بانبعاثات غازات الدفيئة من ١٥٪ إلى ٢٠٪ ومن خلال زيادة مشروطة للهدف الخاص بانبعاثات غازات الدفيئة ومن ٣٠٪ إلى ٣١٪ بالمقارنة مع "سيناريو العمل المعتاد". بالإضافة إلى ذلك، يلتزم لبنان بتوليد غير مشروط لـ ١٨٪ من طلبه على الكهرباء ولـ ١١٪ من طلبه على التدفئة (في قطاع البناء) من مصادر الطاقة المتجددة في عام ٢٠٣٠، بالمقارنة مع نسبة موحدة مقدارها ١٥٪ في عام ٢٠١٥. كما يلتزم لبنان بتوليد مشروط لـ ٣٠٪ من طلبه على الكهرباء ولـ ١٦،٥٪ من طلبه على التدفئة (في قطاع البناء) من مصادر الطاقة المتجددة في عام ٢٠٣٠، بالمقارنة مع نسبة مقدارها ٢٠٪ في عام ٢٠١٥(مسترشداً بتقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة الصادر بعنوان "آفاق الطاقة المتجددة: لبنان"[٦]). يرى لبنان أن تعزيز الطموح المناخي ضروري ومطلوب من جميع الدول على الرغم من قابلية التأثر بتغير المناخ، حيث تؤدي زيادة التخفيف إلى انخفاض في احتياجات التكيف.

تم تحديث أهداف المساهمة المحددة وطنياً فيما يتعلق بغازات الدفيئة بشكل منهجي لتعكس عمليات الجرد الوطنية لغازات الدفيئة باستخدام المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦، واستخدام إمكانية الاحترار العالمي على مدى ١٠٠ عام المستمدة من تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

تمت بالفعل الإشارة إلى معظم مسارات العمل المقترحة لتنفيذ عناصر التخفيف في المساهمة المحددة وطنياً، في الاستراتيجيات والخطط والتقارير الوزارية المعتمدة مثل ورقة سياسة قطاع الكهرباء ٢٠١٩، والاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام ٢٠٢٠، واستراتيجية وزارة الزراعة لعام ٢٠٢٠، التقييم البيئي الاستراتيجي للنفط والغاز، وتقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة الصادر بعنوان "آفاق الطاقة المتجددة: لبنان" لعام ٢٠٢٠، وخطة التبريد الوطنية، من بين أمور أخرى، والتي تشكل معاً التزامات لبنان الدولية. يشمل هدف لبنان لتحفيف الغازات الدفيئة، جميع قطاعات الاقتصاد، ويتضمن جهود التخفيف في قطاعات الطاقة والنقل والغابات والحراجة والزراعة والنفايات والصناعة من أجل تحقيق المساهمة المحددة وطنياً. بالإضافة إلى ذلك، يعود ما يقارب جميع إجراءات التخفيف المخطط لها بفوائد مصاحبة في مجال التنمية المستدامة.

يعد تنفيذ عوامل تمكين العمل المناخي المذكورة أعلاه أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق الأهداف التي تم وضعها في هذا التحديث.

الأهداف غير المشروطة لعام ٢٠١٥	***الأهداف غير المشروطة لعام ٢٠٢٠*** [٧]
١. تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ١٥٪ مقارنة بسيناريو "العمل المعتاد" في عام ٢٠٣٠ (تصل إلى ٦،٢٢٢ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ). ٢. ١٥٪ من الطلب على الطاقة والتدفئة في عام ٢٠٣٠ ستولّد من مصادر طاقة متجددة.	١. تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٠٪ مقارنة بسيناريو "العمل المعتاد" في عام ٢٠٣٠، (تصل إلى ٧،٧٩٠ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ). ٢. ١٨٪ من الطلب على الكهرباء و١١٪ طلب على التدفئة (قطاع المباني) في عام ٢٠٣٠ ستولّد من مصادر طاقة متجددة.

[٦] تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بعنوان "آفاق الطاقة المتجددة: لبنان" (https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2020/Jun/IRENA_Outlook_Lebanon_2020.pdf)

[٧] يشمل سيناريو التخفيف غير المشروط آثار إجراءات التخفيف التي يمكن أن ينفذها للبنان على الصعيد الوطني، ومن خلال الدعم الدولي في شكل قروض أو أدوات أخرى قابلة للسداد.

٣. انخفاض بنسبة ٣٪ في الطلب على الطاقة في عام ٢٠٣٠ بفضل اعتماد إجراءات كفاءة الطاقة مقارنة بالطلب في ظل سيناريو "العمل المعتاد".	٣. انخفاض بنسبة ٣٪ في الطلب على الطاقة في عام ٢٠٣٠ بفضل اعتماد إجراءات كفاءة الطاقة مقارنة بالطلب في ظل سيناريو "العمل المعتاد".
الأهداف المشروطة لعام ٢٠١٥	***الأهداف المشروطة لعام ٢٠٢٠*** [٨]
١. تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٣٠٪ مقارنةً بسيناريو "العمل المعتاد" في عام ٢٠٣٠ (تصل إلى ١١،٨٦٠جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ). ٢. ٢٠٪ من الطلب على الطاقة والتدفئة في عام ٢٠٣٠ تولّد من مصادر طاقة متجددة. ٣. انخفاض بنسبة ١٠٪ في الطلب على الطاقة في عام ٢٠٣٠ بفضل اعتماد إجراءات كفاءة الطاقة مقارنة بالطلب في ظل سيناريو "العمل المعتاد".	١. تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٣١٪ مقارنةً بسيناريو "العمل المعتاد" في عام ٢٠٣٠، (تصل إلى ١٢،٠٧٥ من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة). ٢. ٣٠٪ من الطلب على الكهرباء و١٦,٥٪ طلب على التدفئة (قطاع المباني) في عام ٢٠٣٠ تولّد من مصادر طاقة متجددة. ٣. انخفاض بنسبة ١٠٪ في الطلب على الطاقة في عام ٢٠٣٠ بفضل اعتماد إجراءات كفاءة الطاقة مقارنةً بالطلب في ظل سيناريو "العمل المعتاد".

سيتتبع لبنان التقدم المحرز وتحقيق الأهداف غير المشروطة والمشروطة المدرجة أعلاه في تقرير الشفافية الأول الذي يصدر مرة كل سنتين وفيما بعد، بشرط الحصول على الدعم الكافي.

تتوفر معلومات إضافية حول أهداف التخفيف في مرفق هذا التقرير. استخدم لبنان الإرشادات المتعلقة بالمعلومات اللازمة للوضوح والشفافية والفهم في المقرر ٤ /م أ ت-١.

[٨] يغطي سيناريو التخفيف المشروط إجراءات التخفيف بموجب السيناريو غير المشروط، بالإضافة إلى إجراءات التخفيف الأخرى التي يمكن تنفيذها عند تقديم دعم دولي إضافي في شكل منح.

التكيف

آثار التغير المناخي في لبنان

من المتوقع أن يترتب على التغيرات المناخية آثار متنوعة على البيئة والاقتصاد والظروف الاجتماعية في لبنان. تؤثر الظواهر المتطرفة وستظل تؤثر على الصحة العامة والمستوطنات البشرية والبنية التحتية والإنتاج الزراعي وتوريد الطاقة الكهربائية والاقتصاد بوجه عام. كما سيتعرض التنوع البيولوجي الهش والنظم البيئية والموائل الطبيعية للخطر من جراء زيادة حرائق الغابات وتفشي الآفات وارتفاع مستوى سطح البحر وشدة العواصف والجفاف.[٩]

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنخفاض في الغطاء الثلجي وتوفر المياه والإنتاجية الزراعية، بما في ذلك مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية، والسياحة من شأنه أن يفرض تكاليف اقتصادية باهظة. كما تُظهر الدراسات أنه في السنوات الجافة تحديداً، عندما يكون المجموع السنوي لهطول الأمطار منخفضاً، يقدر تدني إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ٦٠٪ مقارنة بالسنوات التي يبلغ فيها المجموع السنوي لهطول الأمطار حده الأقصى.

وستؤدي هذه الآثار بدورها إلى تدني دخل الأسر والشركات، وانخفاض الإيرادات وزيادة التكاليف على الحكومة.

لذلك، ستضيف الآثار المناخية المعاكسة مستوى إضافياً من التحديات، وتعيق أي تحسن في الوضع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان. وينظر لبنان إلى تغير المناخ على أنه عامل مضاعف للخطر في ظل الصراعات التي يواجهها حالياً، مما يجعل معالجة أزمة المناخ أولوية عالمية، واعتماد التكيف السريع أولوية وطنية.

أولويات التكيف

سيعمل لبنان على زيادة قدرته على الصمود في مواجهة تغير المناخ، جنباً إلى جنب مع تعزيز قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والكوارث الأخرى المحتملة. لذلك، فهو يعطي الأولوية لمزامنة إجراءات التكيف مع تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك، يسلم لبنان بأن الجماعات ذات الاوضاع الهشة، ولا سيما النساء، تتأثر بصورة غير متكافئة بالأحداث المناخية، وبالتالي سوف يلتزم بجعل إجراءات التكيف مع تغير المناخ مراعية للنوع الاجتماعي.

فيما يلي، المبادئ التوجيهية وأولويات التكيف القطاعية التي تهدف معاً إلى **الحفاظ على رأس المال الطبيعي واستعادته وتعزيز رأس المال الإنشائي وحمايته، وكذلك حماية سبل كسب العيش، من أجل ضمان النمو المستدام والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.**

بالإضافة إلى ذلك، **تتماشى هذه المبادئ والأولويات مع الإستراتيجيات القطاعية الوطنية ذات الصلة وسترشد خطة التكيف الوطنية في لبنان**، علاوة على ذلك، يتم إدراج أهم أهداف التنمية المستدامة حسب الأولوية القطاعية، فيعتبر لبنان أن الهدف ٥ (المساواة بين الجنسين) والهدف ١٣ (العمل المناخي) والهدف ١٦ (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) والهدف ١٧ (عقد الشركات لتحقيق الاهداف) هي في صميم الإنجاز الناجح لأولويات التكيف، وبالتالي تعتبر ذات صلة بجميع الإجراءات.

تحقيق أولويات التكيف المختلفة هي ذات صلة تفاعلية إلى حد كبير. بالإضافة يُعد تنفيذ عوامل تمكين العمل المناخي المذكورة أعلاه أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق أولويات التكيف.

---

[٩] وزارة البيئة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مرفق البيئة العالمية (٢٠١٦). البلاغ الوطني الثالث للبنان المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بيروت، لبنان.

وأخيراً، وفقاً للفقرة ١١ من المادة ٧ من اتفاق باريس والقانون رقم ٢٠١٩/١١٥ والفقرة ١١ من المقرر ٩/م أ ت-١، تتوافق الأولويات التالية مع (ج) أولويات واستراتيجيات وسياسات وخطط وأهداف وإجراءات التكيف الوطني الواردة في مرفق المقرر ٩/م أ ت-١ (مزيد من الإرشادات فيما يخص البلاغ المتعلق بالتكيف، المشار إليه في الفقرتين ١٠ و١١ من المادة ٧ من اتفاق باريس والقانون رقم ٢٠١٩/١١٥ بوصفه، في جملة أمور، عنصراً من عناصر المساهمة المحددة وطنياً). **لذلك، تشكل الأولويات المبينة أدناه جزءاً من البلاغات المتعلقة بالتكيف في لبنان وفقاً للفقرة ١٠ من المادة ٧ من اتفاق باريس والقانون رقم ٢٠١٩/١١٥.**

تعتمد قدرة لبنان على التكيف والقدرة على الصمود على الدعم الدولي في شكل التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والمساعدة التقنية.

مبادئ إرشادية للتكيف

١. تحقيق الأمن الغذائي والمائي من خلال الإدارة المستدامة للموارد.
٢. تعزيز قدرة البنية التحتية والمناطق الحضرية والريفية على الصمود لمواجهة الكوارث ذات الصلة بالمناخ.
٣. ضمان وحماية الصحة والسلامة العامة والرفاه لجميع المجتمعات من خلال النظم الصامدة في مواجهة تغير المناخ.
٤. دمج الحلول المستندة على الطبيعة كخط دفاع أول من الآثار المناخية المعاكسة.
٥. مكافحة التصحر وتدهور الأراضي من خلال التعادل تدهور الأراضي.
٦. الحد بقدر كبير من مخاطر الكوارث الطبيعية المتصلة وغير المتصلة بتغير المناخ لحماية الأرواح البشرية والاقتصاد والأصول المادية والطبيعية.

أولويات التكيف

أولوية التكيف ١	**تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود لتحسين الإنتاج الزراعي من خلال الزراعة الذكية مناخياً**
الفوائد المشتركة مع التخفيف	تشمل الزراعة الذكية مناخياً تدابير للحد من غازات الدفيئة مثل إدارة كميات وأنواع الأسمدة
أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة	أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٣ و ٥ و ٨ و ١٢ و ١٥
الأنشطة الأساسية	· استعادة سبل كسب العيش والقدرة الإنتاجية للمزارعين والمنتجين. · زيادة الإنتاج الزراعي والقدرة الانتاجية. · تعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية لسلاسل القيمة الزراعية والغذائية بما في ذلك مصايد الاسماك. · تشجيع الاستثمار الخاص في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية، بما في ذلك الحلول التقنية المبتكرة وتحسين الوصول إلى تمويل الأنشطة والتأمين المتعلقين بالمناخ. · تعزيز البيئة المؤسسية التمكينية. · زيادة قدرة الأسر على الصمود فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي.
الوثيقة المرجعية	استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

أولوية التكيف ٢	**تشجيع استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، إعادة المناظر الطبيعية المتدهورة إلى هيئتها الاصلية، وزيادة الغطاء الحرجي في لبنان، مع تلبية الاحتياجات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للإدارة المستدامة للغابات**
الفوائد المشتركة مع التخفيف	تؤدي أنشطة إعادة التحريج والتحريج واستصلاح الأراضي إلى تعزيز مصارف الكربون
أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة	أهداف التنمية المستدامة ١ و٨ و١٢ و ١٥
الأنشطة الأساسية	· تحقيق الأهداف المدرجة في إعلان برمانا المتعلق بدور غابات البحر الأبيض المتوسط في تحقيق المساهمات المحددة وطنياً [١٠] . · تكيف أنظمة الغابات مع تغير المناخ من خلال وقف تدهور الأراضي، والحد من انجراف التربة السطحية، وتحسين نوعية المياه وإنتاجية التربة. · إنشاء مواقع ذات قدرة إنتاجية محسنة، مرتبطة بتطوير صناعة المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية ومتلائمة مع احتياجات الناس من حيث السلع والخدمات وفرص العمل المحسنة. · تعزيز الإدارة المستدامة للمراعي. · الحد من مخاطر حرائق الغابات المستعرة والمتكررة من خلال اتخاذ تدابير للوقاية من الحرائق وإنشاء أنظمة الإنذار المبكر. · إدارة تفشي الآفات والأمراض لحماية الغابات والموارد الحرجية.
الوثيقة المرجعية	البرنامج الوطني للغابات التابع لوزارة الزراعة، الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات، والبرنامج الوطني لتحريج/لإعادة تحريج ٤٠ مليون شجرة.

[١٠] https://vi-med.forestweek.org/sites/default/files/resources/files/brummana-declaration.pdf

أولوية التكيف ٣	**إنشاء وتطوير خدمات مستدامة للمياه، بما في ذلك الري، من أجل تحسين الظروف المعيشة للناس**
الفوائد المشتركة مع التخفيف	الري باستخدام مصادر الطاقة النظيفة التي تخفض من انبعاثات غازات الدفيئة
أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة	أهداف التنمية المستدامة ١ و٣ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٥
الأنشطة الأساسية	· تحقيق الاهداف المدرجة في إعلان بيروت المتعلق بالمياه.[١١] · تعزيز كفاءة استخدام مياه الري والتوسع في توفير المصادر المائية السطحية اللازمة للري. · تشجيع ودعم استخدام الطاقة المتجددة في الري الزراعي وتوفير مياه الشرب. · بناء إطار عمل قانوني ومؤسسي تنفيذي ومستدام لضمان إدارة سليمة لقطاع المياه، مما يسمح بتطوير خدمات مستدامة وفعالة. · وضع أدوات تمويل للقطاع بهدف إنشاء آليات مالية تسمح باستدامة الخدمات والتوازن المالي المرتبط بها. · إشراك جميع الجهات الفاعلة في سلسلة الخدمات وإنشاء آليات مستدامة للتعاون والتنسيق لتحسين مراقبة القطاع وشفافيته.
الوثيقة المرجعية	الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه التي وضعتها وزارة الطاقة والمياه (٢٠١٩) واستراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

أولوية التكيف ٤	**تثمين التنوع البيولوجي البري والبحري في لبنان، البرية والبحرية، وإدارته بشكل مستدام من أجل الحفاظ على النظم البيئية والموائل والأنواع التي تأويها والحفاظ عليها من أجل الاستجابة على نحو ملائم للضغوط البشرية المنشأ والطبيعية، ولضمان المساواة في حصول المواطنين اللبنانيين على سلع النظام البيئي وخدماته**
الفوائد المشتركة مع التخفيف	تساهم إدارة التنوع البيولوجي في تعزيز مصارف الكربون والاقتصاد الازرق
أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة	أهداف التنمية المستدامة ٢ و٤ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٥
الأنشطة الأساسية	· تحديد حالة ٧٥٪ من أنواع النباتات والحيوانات المعروفة وتنفيذ إجراءات الحفظ على ٥٠٪ من الأنواع المهددة بالانقراض. · حماية ما لا يقل عن ٢٠٪ من النظم البيئية الطبيعية البرية والبحرية وتمثيل جميع أنواع النظم البيئية في شبكة المناطق المحمية. · زيادة نسبة التغطية الإجمالية للمحميات الطبيعية لتصل إلى ٥٪ على الأقل من مساحة لبنان. · الإدارة المستدامة لـ ٥٠٪ من جميع النظم البيئية الطبيعية والنظر فيها بالشكل المناسب عند تنفيذ التخطيط المكاني. · تقليص الفجوة بين البصمة الايكولوجيا البيئية في لبنان والقدرة البيولوجية للوصول إلى حالة من التكافؤ. · وضع تدابير فعالة لمراقبة إدخال ونشر التنوع البيولوجي غير المحلي في البيئة؛ · تحديد النظم البيئية الضعيفة حيال تغير المناخ ووضع وتنفيذ خطط التكيف المناسبة. · تنفيذ خطط إعادة التأهيل في ٢٠٪ على الأقل من المواقع المتدهورة حتى تتمكن من حماية التوفير المستدام لخدمات النظام البيئي.
الوثيقة المرجعية	الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل حول التنوع البيولوجي التابعة لوزارة البيئة وتقرير تقييم أثر تغير المناخ على المنطقة الساحلية في لبنان

[١١] https://www.riob.org/en/file/280436/download?token=pIghIHCp

أولوية التكيف ٥	**الحد من هشاشة الاوضاع إزاء تغير المناخ على المناطق الساحلية لا سيما في المدن**
أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة	أهداف التنمية المستدامة ٦ و٩ و ١٠ و ١٤
الأنشطة الأساسية	· تقييم تسرب مياه البحر إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية الرئيسية. · تعزيز التغذية الاصطناعية لبعض طبقات المياه الجوفية المختارة. · تحديث ميزانية المياه لجميع طبقات المياه الجوفية تدريجياً. · القيام بنمذجة طبقات المياه الجوفية الكارستية والمالحة والمسامية. · زيادة القدرة الحمائية والوقائية للسواحل في مواجهة اشتداد العواصف وارتفاع مستوى سطح البحر. · تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، مثل مصائد الأسماك.
الوثيقة المرجعية	الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه التي وضعتها وزارة الطاقة والمياه (٢٠١٩) واستراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

أولوية التكيف ٦	**ضمان الصحة والسلامة العامة من خلال النظم الصحية الصامدة في مواجهة تغير المناخ**
أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة	أهداف التنمية المستدامة ٣ و٦ و١٠ و ١١
الأنشطة الأساسية	· تقييم مدى هشاشة وضع قطاع الصحة العامة إزاء تغير المناخ، وتحديد الآثار الصحية الحالية والمستقبلية وإنشاء أنظمة الإنذار المبكر. · بناء قدرات الأخصائيين في القطاع الصحي على تحديد الآثار الصحية للقطاعات الأخرى (مثل النقل والطاقة والغذاء والمياه والإسكان والتنمية الحضرية). · تمكين وضمان استدامة وظائف الصحة البيئية الحالية وخدماتها لمواجهة التحديات الناجمة عن الأمن المائي في مجالات الصحة، وتدني نوعية المياه، والجفاف، وموجات الحر، والأمن الغذائي وسلامة الأغذية، وإعادة توزيع النواقل، وتدني نوعية الهواء، والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية ذات صلة بالمناخ. · تحسين المراقبة الوبائية لإدراج نتائج صحية جديدة في وحدة المراقبة الوبائية. · وضع آلية لدمج البيانات المناخية في النظام الوطني للمعلومات الصحية. · وضع استراتيجيات وخطط ومشاريع لاستجابة النظام الصحي ودمجها في الاستراتيجيات الصحية الوطنية.
الوثيقة المرجعية	استراتيجيات قطاع الصحة العالمية ٢٠١٦-٢٠٢١، منظمة الصحة العالمية

أولوية التكيف ٧	**الحد من مخاطر الكوارث وتقليل الأضرار من خلال التخفيف من والتكيف مع الكوارث الطبيعية ذات صلة بالمناخ والظواهر المتطرفة**
أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة	أهداف التنمية المستدامة ١و٢ و٣ و٩ و١٠ و١١
الأنشطة الأساسية	· إجراء تقييم للمخاطر المتعددة. · تحديث خرائط المخاطر المتعلقة بالفيضانات والحرائق والجفاف. · استحداث وتطوير منصة للإنذار المبكر تتعلق بالمخاطر المتعددة. · تنسيق تحديث الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات.

الدعم المطلوب لتنفيذ المساهمة المحددة وطنياً وإنجازها

يعتمد التنفيذ للمساهمة المحددة وطنياً على المناخ المناسب والمتوقع، وكذلك على تمويل مناسب ومتوقع لتغير المناخ والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتعزيز قدرة المؤسسات اللبنانية.

لذلك، **يعمل لبنان من أجل إنشاء مرفق الاستثمار الأخضر في لبنان** على النحو المنصوص عليه في خطة التعافي الاقتصادي للحكومة، لتوفير تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ والتمويل الأخضر، من خلال أدوات تمويل ميسرة وبتكلفة معقولة لكل من القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية اللازمة لمختلف القطاعات الإنشاء مشاريع قابلة للتمويل. ومن المتوقع أن يساهم مرفق الاستثمار الأخضر في لبنان بشكل كبير في تنفيذ المساهمة المحددة وطنياً، من خلال زيادة الاستثمارات في المشاريع الصديقة للمناخ، وذلك عبر آلية تنسيق متينة بين الجهات المانحة والمستثمرين واستراتيجية الرسملة.

بالإضافة إلى ذلك، **يعمل لبنان حالياً على وضع منهجية مقاومة لتقلبات المناخ** تهدف إلى تقييم وتقليل آثار المشاريع ذات الآثار السلبية على المناخ، فضلاً عن إمكانية توجيه تقييم الاستثمارات من خلال منظور تغير المناخ. بالإضافة، يعتزم لبنان استطلاع إمكانية تخضير الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية لتسريع إنجاز المساهمة المحددة وطنياً، وتجنب حبس انبعاثات الكربون على المدى الطويل. أخيراً، يجب إدراج مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية، فضلاً عن الاستجابة للنوع الاجتماعي في تقييم المشاريع وتنفيذها.

هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم من الجهات المانحة الدولية للتغلب على العديد من التحديات التي يواجهها لبنان، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. يشمل هذا الدعم التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

سيحتاج الأمر إلى بناء القدرات في المؤسسات الحكومية وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية لتمكينها من التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. والأهم من ذلك، أنه يلزم دعم بناء القدرات لتفعيل عوامل تمكين العمل المناخي التي تعمل كوسيلة لتنفيذ العمل المناخي والتنمية المستدامة. إن تنمية القدرات على الإصلاح والتعافي أمر مهم للغاية لوضع المؤسسات اللبنانية على المسار الصحيح لتنفيذ الإجراءات المطلوبة بشكل مستدام.

في هذه الفترة من إعادة البناء الاقتصادي، و**يعتبر نقل التكنولوجيا أمراً أساسياً للحصول على أفضل التكنولوجيات المتاحة لتجنب المزيد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة القدرة على التكيف**. يمكن أن تستفيد قطاعات مثل الصناعة والزراعة وادارة النفايات والطاقة والمباني بقدر كبير من التكنولوجيات التي تعزز كفاءة الموارد والإنتاج لتشجيع مفهوم الاقتصاد الدائري. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تؤدي **الرقمنة المبتكرة للعمل المناخي** إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والاستدامة في التحول إلى مصادر الطاقة الخضراء.

يخطط لبنان لتوضيح احتياجاته من الدعم، بدءاً من اعداد البرنامج الوطني للبنان للصندوق الأخضر للمناخ الخاص بلبنان. ويعتزم البرنامج تقديم الإرشاد للمستثمرين والجهات المانحة بشأن أولويات المساهمة المحددة وطنياً، والتي سوف تتماشى مع الاستثمارات المخطط لها لتحقيق التعافي الاقتصادي المطلوب.

علاوة على ذلك، **ستقدم خطط الشراكة المتعلقة بالمساهمة المحددة وطنياً التي هي قيد الاعداد، لمحة عامة عن الأنشطة التمكين القطاعية والإحتياجات المطلوبة،** لتنفيذ المساهمة المحددة وطنياً، سواء بالنسبة للعمل المناخي أو الشفافية المرتبطة به.

الملحق الأول: المعلومات اللازمة للوضوح والشفافية والفهم المتعلقة بعمل لبنان على تخفيف الانبعاثات في المساهمة المحددة وطنياً

المساهمة المحددة وطنياً في لبنان
١. يلتزم لبنان بتخفيض غير مشروط لانبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٠٪ دون مستوى سيناريو "العمل المعتاد" الخاص به (تصل إلى ٧،٧٩٠ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ)، كما يلتزم بتخفيض مشروط لانبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٣١٪ دون مستوى سيناريو "العمل المعتاد" (تصل إلى ١٢،٠٧٥ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ). بحلول عام ٢٠٣٠. ٢. يلتزم لبنان بتوليد غير مشروط لـ ١٨٪ من طلبه على الكهرباء و ١١٪ من طلبه على التدفئة (في قطاع المباني) من مصادر الطاقة المتجددة، كما يلتزم بتوليد مشروط لـ ٣٠٪ من طلبه على الكهرباء و١٦،٥٪ من طلبه على التدفئة (في قطاع المباني) من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠. ٣. يلتزم لبنان بتخفيض غير مشروط للطلب على الطاقة بنسبة ٣٪ من خلال تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة في إطار سيناريو "الأعمال المعتاد"، كما يلتزم بتخفيض مشروط للطلب على الطاقة بنسبة ١٠٪ دون مستوى سيناريو "العمل المعتاد"، من خلال تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

الأرقام تعكس التقريب

المعلومات اللازمة للوضوح والشفافية والفهم المتعلقة بالمساهمة المحددة وطنياً في لبنان		
الفقرة	الإرشاد فيما يتعلق بالمقرر ٤ /م أ ت-١	التوجيه بشأن المعلومات اللازمة للوضوح والشفافية والفهم حسبما تنطبق على المساهمة المحددة وطنياً في لبنان
١	**المعلومات الكمية بشأن النقطة المرجعية (بما في ذلك سنة الأساس، حسب الاقتضاء)**	
(أ)	السنة (السنوات) المرجعية أو سنة (سنوات) الأساس أو الفترة (الفترات) المرجعية أو نقطة (نقاط) البدء الأخرى	١. النقطة المرجعية: مستوى انبعاثات غازات الدفيئة في سيناريو "العمل المعتاد" المتوقع في عام ٢٠٣٠ ٢. النقطة المرجعية: الطلب المتوقع على الطاقة (أي الكهرباء) وعلى التدفئة (قطاع المباني) وحسب سيناريو "العمل المعتاد" في عام ٢٠٣٠ ٣. النقطة المرجعية: الطلب على الطاقة (أي الكهرباء) حسب سيناريو "العمل المعتاد" في عام ٢٠٣٠ لا يأخذ سيناريو "العمل المعتاد" في الاعتبار إجراءات التخفيف المنفذة بعد عام ٢٠١١.
(ب)	معلومات كمية عن المؤشرات المرجعية أو قيمتها في السنة (السنوات) المرجعية أو سنة (سنوات) الأساس أو الفترة (الفترات) المرجعية أو نقطة (نقاط) البدء الأخرى، وحسب الاقتضاء في السنة المستهدفة	١. مستوى انبعاثات غازات الدفيئة في سيناريو "العمل المعتاد" المتوقع في عام ٢٠٣٠: ٣٨،٩٥٠ جيغاغرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ. ٢. الطلب على الطاقة (أي الكهرباء) في سيناريو "العمل المعتاد" المتوقع في عام ٢٠٣٠: ٣٤،٧٤٢ جيغاواط ساعة، والطلب على التدفئة في قطاع البناء في سيناريو "العمل المعتاد" المتوقع في عام ٢٠٣٠: ١٨ بيتاجول. ٣. الطلب على الطاقة (أي الكهرباء) في سيناريو "العمل المعتاد" المتوقع في عام ٢٠٣٠: ٣٤،٧٤٢ جيغاواط ساعة.

(ج)	بالنسبة للاستراتيجيات والخطط والإجراءات المشار إليها في الفقرة ٦ من المادة ٤ من اتفاق باريس، أو السياسات والتدابير باعتبارها عناصر للمساهمات المحددة وطنياً حيث لا تنطبق الفقرة ١ (ب) أعلاه، على الأطراف تقديم معلومات أخرى وجيهة	لا ينطبق
(د)	الهدف المتصل بالمؤشر المرجعي، المعبر عنه رقمياً، على سبيل المثال بالنسبة المئوية أو مقدار التخفيض	١. الهدف: الالتزام غير المشروط بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٠٪ دون مستوى سيناريو "العمل المعتاد" (تصل إلى ٧،٧٩٠ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ)، والالتزام المشروط بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٣١٪ دون مستوى سيناريو "العمل المعتاد" (تصل إلى ١٢،٠٧٥جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ) لعام ٢٠٣٠. ٢. الهدف: الالتزام غير المشروط بتوليد ١٨٪ من الطلب على الكهرباء و١١٪ من الطلب على التدفئة (قطاع المباني) من مصادر الطاقة المتجددة، والالتزام المشروط بتوليد ٣٠٪ من الطلب على الكهرباء و١٦،٥٪ من الطلب على التدفئة (قطاع المباني) من مصادر الطاقة المتجددة لعام٢٠٣٠. ٣. الهدف: الالتزام غير المشروط بتخفيض الطلب على الطاقة بنسبة ٣٪ دون مستوى سيناريو "العمل المعتاد"، من خلال تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة والالتزام المشروط بتخفيض الطلب على الطاقة بنسبة ١٠٪ دون مستوى سيناريو "العمل المعتاد"، من خلال تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة لعام ٢٠٣٠.
(ه)	معلومات عن مصادر البيانات المستخدمة في التحديد الكمي للنقطة (النقاط) المرجعية	تتكون مصادر البيانات المستخدمة في التحديد الكمي للنقاط المرجعية من التقرير الوطني الثالث عن تغير المناخ للبنان، فضلاً عن المعلومات المستمدة من المشاورات مع مختلف الوزارات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المعلومات الواردة في الاستراتيجيات الوزارية، وكذلك تقديرات المنظمات الدولية، للقيام بالتحديد الكمي للنقاط المرجعية. وتم وضع سيناريوهات "العمل المعتاد" والتخفيف لجميع القطاعات باستخدام برمجيات منصة تحليل الانبعاثات المنخفضة.

(و)	معلومات عن الظروف التي يجوز في ظلها للطرف تحديث قيم المؤشرات المرجعية	يمكن تحديث مستوى انبعاثات غازات الدفيئة لسيناريو "العمل المعتاد"، والأهداف غير المشروطة والمشروطة في عام ٢٠٣٠ وإعادة حسابها بناءً على التغييرات المنهجية في عمليات الجرد للغازات الدفيئة، مثل إعادة حساب عمليات جرد غازات الدفيئة باستخدام المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦، أو التغييرات في إمكانية الاحترار العالمي في تقارير التقييم الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أو تبني تنقيح ٢٠١٩ للخطوط التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦. سيتم تضمين المعلومات الخاصة بالتحديثات في تقارير الشفافية التي تصدر مرة كل سنتين.

الأرقام تعكس التقريب

٢	**الأطر الزمنية و/أو فترات التنفيذ**	
(أ)	الإطار الزمني و/أو فترة التنفيذ، بما في ذلك تاريخ البدء والانتهاء، بما يتماشى مع أي مقرر آخر ذي صلة يعتمده مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس	لقد بدأ لبنان بالفعل في تنفيذ الإجراءات والأنشطة اللازمة للوفاء بهذا الالتزام. وسيستمر في القيام بذلك حتى عام ٢٠٣٠.
(ب)	إذا كان هدفاً لسنة واحدة أو متعدد السنوات، حسب الاقتضاء	هدف واحد لعام ٢٠٣٠

٣	**النطاق والتغطية**	
(أ)	وصف عام للهدف	يرجى الرجوع إلى ١ (د) أعلاه.

(ب)	لقطاعات والغازات والفئات والمجمعات التي تغطيها المساهمة المحددة وطنياً، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ	المساهمة المحددة وطنياً في لبنان هي هدف مطلق يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة ويطال جميع قطاعات الاقتصاد. ستكون المعلومات الواردة في تقرير الجرد الوطني، بوصفها جزء من تقرير الشفافية الأول الذي يصدره مرة كل سنتين، متماشية مع المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. <u>القطاعات</u> الطاقة والعمليات الصناعية واستخدام المنتجات والزراعة والحراجة والغابات واستخدام الأراضي والنفايات. <u>الغازات</u> ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز. ستتم إضافة مركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور، ومركبات الكربون الهيدروفلورية، وسداسي فلوريد الكبريت، وثلاثي فلوريد النيتروجين إلى تغطية المساهمة المحددة وطنياً بمجرد إدراجها في عمليات جرد غازات الدفيئة في لبنان. فيما يتعلق بالزراعة والحراجة والغابات واستخدام الأراضي والانبعاثات وعمليات الإزالة، يتم تضمين فئات الإبلاغ التالية: أراضي الغابات، والأراضي المزروعة، أراضي العشبية، والأراضي الرطبة (الأراضي الرطبة المتبقية من الأراضي الرطبة فقط اعتباراً من عام ٢٠٢٦)، بما في ذلك التغييرات في استخدام الأراضي بين الفئات، وبين هذه الفئات والمستوطنات والأراضي الأخرى. يتم تضمين مجمعات الكربون الخمسة فوق الكتلة الحيوية على سطح الأرض، والكتلة الحيوية تحت سطح الأرض، والنفايات، والحطب، والمواد العضوية في التربة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تضمين منتجات الخشب المقطوع المرتبطة بمجمعات الكربون.
(ج)	كيف أخذ الطرف في الاعتبار الفقرتين ٣١ (ج) و(د) من المقرر ١/م أ-٢١؛	يصف الجرد الوطني في لبنان المصادر التي تعتبر غير مهمة والتي تم الإبلاغ عنها على أنها غير مقدرة. وسيُستخدم نهج مماثل يتماشى مع المقرر ١٨/م أ - ١ للإبلاغ بموجب اتفاق باريس.
(د)	منافع التخفيف المشتركة الناتجة عما تتخذه الأطراف من إجراءات التكيف و/أو خطط التنويع الاقتصادي، بما في ذلك وصف لمشاريع وتدابير ومبادرات محددة مما تتخذه الأطراف من إجراءات التكيف و/أو خطط التنويع الاقتصادي.	لا ينطبق.

٤	**عمليات التخطيط**	
(أ)	معلومات عن عمليات التخطيط التي نفذها الطرف لإعداد مساهمته المحددة وطنياً، وإذا كان ذلك متاحاً، بشأن خطط تنفيذ الطرف، بما في ذلك ما يلي، حسب الاقتضاء:	
(i)	الترتيبات المؤسسية المحلية، والمشاركة العامة، والانخراط مع المجتمعات المحلية والشعوب الأصيلة بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين	خضع تحديث المساهمة المحددة وطنياً لعملية تحقق مشتركة بين الوزارات، لضمان توحيد وجهات النظر بشأن سبل المضي قدماً بالنسبة للبنان في السنوات العشر المقبلة. ١. عقدت اجتماعات مع خبراء في مجال التخفيف القطاعي من الوزارات المعنية لتقييم أين يمكن تخصيص طموح إضافي في المساهمة المحددة وطنياً. ٢. عقد اجتماع لخبراء في مجال التكيف ضم خبراء وزاريين وأكاديميين واستشاريين تقنيين لتقييم أهداف التكيف المحسنة ومدى ملاءمتها بالنظر إلى ظروف لبنان الخاصة. ٣. كما تم تنظيم اجتماع تشاوري للجهات الفاعلة غير الحكومية ضم خبراء أكاديميين ومجموعات شبابية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لضمان مشاركتهم في تحديد تحديث المساهمة المحددة وطنياً لعام ٢٠٢٠. ٤. شارك ممثلو الشباب والشؤون الجنسانية في الاجتماعات التشاورية المختلفة. ٥. وأخيراً، عرضت النتائج على اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالمساهمة المحددة وطنياً والتي تعمل برئاسة وزارة البيئة. وبمجرد تلقي الملاحظات، تم إرسال المساهمة المحددة وطنياً إلى مجلس الوزراء للحصول على الموافقة الرسمية منه. تقوم وزارة البيئة بتنسيق عملية تنفيذ المساهمة المحددة وطنياً. وتقع مسؤولية تنفيذ السياسات القطاعية المتعددة على عاتق الوزارات المعنية.
(ii)	المسائل السياقية، بما في ذلك، في جملة أمور وحسب الاقتضاء، ما يلي	
(أ)	المسائل السياقية، بما في ذلك، في جملة أمور وحسب الاقتضاء، ما يلي: الظروف الوطنية، مثل الجغرافيا والمناخ والاقتصاد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر	القسم ١ من هذه المساهمة المحددة وطنياً: الظروف الوطنية ٢- يرجى الرجوع إلى الجزء الأول من تقرير لبنان الثالث المحدث لفترة سنتين والمقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/LEBANON-%20Third%20Biennial%20Update%20Report%202019.pdf
(ب)	أفضل الممارسات والخبرات المتعلقة بإعداد المساهمة المحددة وطنياً	١. وفرت الخطة الرسمية للتعافي الاقتصادي في لبنان تفويضاً لتنفيذ المساهمة المحددة وطنياً في لبنان، وكذلك لوضع إستراتيجية للتنمية منخفضة الانبعاثات في لبنان، مع إعطاء الأولوية للعمل المناخي في عملية الإصلاح. لذلك، من شأن دمج المساهمة المحددة وطنياً في خطة حكومية على مستوى رفيع أن يعزز العمل المناخي. ٢. تسلط هذه المساهمة المحددة وطنياً الضوء على الروابط المهمة بين العمل المناخي وخطة

<table>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقام لبنان بتقييم العلاقة بين سياسات التكيف والتخفيف القطاعية والأهداف الفرعية لأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٦٩ والتي أسفرت عن خلق العديد من أوجه التآزر في التنفيذ والتتبع. تساهم هذه الممارسة في المزامنة الكاملة بين تخطيط العمل المناخي والتنمية المستدامة، وهو ما تم توضيحه في المساهمة المحددة وطنياً.
<table>
<tr><td>الزراعة</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=281</td></tr>
<tr><td>الحراجة</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=285</td></tr>
<tr><td>الطاقة</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=282</td></tr>
<tr><td>الطاقة المتجددة</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=288</td></tr>
<tr><td>كفاءة الطاقة</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=284</td></tr>
<tr><td>النفايات الصلبة</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=290</td></tr>
<tr><td>إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً الخاصة بالنفايات الصلبة</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=289</td></tr>
<tr><td>النقل العام</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=287</td></tr>
<tr><td>النقل الخاص</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=286</td></tr>
<tr><td>المياه</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=292</td></tr>
<tr><td>التنوع البيولوجي</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=283</td></tr>
<tr><td>الصناعة</td><td>http://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=291</td></tr>
</table>
٣- قام لبنان بتقييم دقيق لمدى الاستجابة للنوع الاجتماعي في سياساته المتعلقة بالمناخ من خلال تحليل النوع الاجتماعي. وصدرت مجموعة من التوصيات لإدماج النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات، بما في ذلك المساهمة المحددة وطنياً لضمان تنفيذ العمل المناخي من منظور النوع الاجتماعي تسعى المساهمة المحددة وطنياً جاهدة إلى إدماج النوع الاجتماعي بصورة كاملة، من أجل تعزيز التنفيذ والنظر إلى الفئات الضعيفة.</td>
</tr>
<tr>
<td>(ج)</td>
<td>التطلعات والأولويات السياقية الأخرى المعترف بها عند الانضمام إلى اتفاق باريس</td>
<td>لا ينطبق.</td>
</tr>
<tr>
<td>(ب)</td>
<td>معلومات محددة تنطبق على الأطراف، بما في ذلك منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي والدول الأعضاء فيها، التي توصلت إلى اتفاق للعمل بشكل مشترك بموجب الفقرة ٢ من المادة ٤ من اتفاق باريس، بما في ذلك الأطراف التي</td>
<td>لا ينطبق.</td>
</tr>
</table>

	وافقت على العمل بشكل مشترك وشروط الاتفاقية، وفقاً للفقرات ١٦-١٨ من المادة ٤ من اتفاق باريس	
	الكيفية التي تم فيها إعداد الطرف لمساهمته المحددة وطنياً من نتائج الحصيلة العالمية، وفقاً للفقرة ٩ من المادة ٤ من اتفاق باريس	من المقرر إجراء أول عملية تقييم عالمي في عام ٢٠٢٣. شارك لبنان في حوار تالانوا في عام ٢٠١٨ حيث التزم بتعزيز الطموح المتعلق بمساهمته المحددة وطنياً، ورحب بالتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن آثار الاحترار العالمي البالغ ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثروة الصناعية ومسارات انبعاثات غازات الدفيئة العالمية ذات الصلة.
(ج) (i) (ii)	على كل طرف له مساهمة محددة وطنياً بموجب المادة ٤ من اتفاق باريس تتألف من إجرات التكيف و/أو خطط التنويع الاقتصادي تؤدي إلى منافع تخفيف مشتركة تتسق مع الفقرة ٧ من المادة ٤ من اتفاق باريس أن يقدم معلومات عما يلي: كيف دُرست العواقب الاجتماعية والاقتصادية لتدابير التصدي عند إعداد المساهمة المحددة وطنياً. مشاريع وتدابير وأنشطة محددة يتعين تنفيذها للإسهام في منافع التخفيف المشتركة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بخطط التكيف التي تحقق أيضاً منافع تخفيف مشتركة والتي قد تغطي، على سبيل المثال لا الحصر، القطاعات الرئيسية، مثل موارد الطاقة والموارد المائية والموارد الساحلية والمستوطنات البشرية والتخطيط الحضري والزراعة والحراجة؛ وإجراءات التنويع الاقتصادي، التي قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، قطاعات مثل الصناعة التحويلية والطاقة والتعدين والنقل والاتصالات والبناء والسياحة والممتلكات العقارية والزراعة ومصائد الأسماك.	لا ينطبق.

٥	**الافتراضات والمقاربات المنهجية، بما في ذلك تلك الخاصة بتقدير انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ وحسابها وعمليات إزالتها، حسب الاقتضاء**	
(أ)	الافتراضات والمقاربات المنهجية المستخدمة في احتساب انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ وعمليات إزالتها المقابلة لمساهمة الطرف المحددة وطنياً، بما يتماشى مع الفقرة ٣١ من المقرر ١/م أ-٢١ والتوجيهات المحاسبية التي اعتمدها مؤتمر/اجتماع باريس	سيقوم لبنان باحتساب انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ وعمليات إزالتها باستخدام المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن عمليات الجرد الوطنية لغازات الدفيئة لعام ٢٠٠٦، والملحق الخاص بالأراضي الرطبة لعام ٢٠١٣ الذي أصدرته الهيئة (التي تختصر بتسمية "المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦")
(ب)	الافتراضات والمقاربات المنهجية المستخدمة لحساب تنفيذ السياسات والتدابير أو الاستراتيجيات في المساهمة المحددة وطنياً	مراجعة قسم ٥ (أ) أعلاه. سيطبق لبنان أيضاً افتراضات ومنهجيات محددة، عند الاقتضاء، عند احتساب التقدم المحرز في السياسات والتدابير المختلفة في التقرير المحدث لفترة السنتين أو تقرير الشفافية لفترة سنتين
(ج)	عند الاقتضاء، معلومات عن الكيفية التي سيأخذ بها الطرف في الاعتبار الأساليب والإرشادات الموجودة بموجب الاتفاقية لاحتساب الانبعاثات البشرية المنشأ وعمليات إزالتها، وفقاً للفقرة ١٤ من المادة ٤ من اتفاق باريس، حسب الاقتضاء	المراجعة قسم ٥ (أ) أعلاه.
(د)	منهجيات هيئة المناخ ومقاييسها المستخدمة لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ وعمليات إزالتها	تم استخدام المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦ وأجزاء من الملحق الخاص بالأراضي الرطبة لعام ٢٠١٣ الذي أصدرته الهيئة لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات إزالتها. تم استخدام امكانية الاحترار العالمي لمدة ١٠٠ عام الواردة في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لحساب مكافئات ثاني أكسيد الكربون.
(ه)	الافتراضات والمنهجيات والنُهج الخاصة بقطاع أو فئة أو نشاط معين بما يتماشى مع إرشادات هيئة المناخ، حسب الاقتضاء، بما في ذلك، عند الانطباق، ما يلي:	
(i)	النهج المتبع لمعالجة مسألة الانبعاثات وعمليات الإزالة اللاحقة الناتجة عن الاضطرابات الطبيعية في الأراضي المستغلة	سيتم احتساب انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات الإزالة الناتجة عن الاضطرابات الطبيعية، إن وجدت، وفقاً للمبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦.

(ii)	النهج المستخدم في احتساب الانبعاثات وعمليات إزالتها من منتجات الخشب المقطوع	سيتم احتساب انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات إزالتها الناتجة عن منتجات الخشب المقطوع، إن وجدت، وفقاً للمبادئ التوجيهية المقررة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦.
(iii)	النهج المستخدم في احتساب الانبعاثات وعمليات الإزالة الناتجة عن منتجات الخشب المقطوع	لا ينطبق.
(و)	الافتراضات والمقاربات المنهجية الأخرى المستخدمة لفهم المساهمة المحددة وطنياً، وإن أمكن، لتقدير الانبعاثات وعمليات إزالتها المقابلة، بما في ذلك ما يلي:	
(i)	كيف تُبنى المؤشرات المرجعية، و/أو خط (خطوط) الأساس، و/أو المستوى المرجعي (المستويات المرجعية)، بما في ذلك، عند الاقتضاء، المستويات المرجعية الخاصة بقطاع أو فئة أو نشاط بعينه، بما في ذلك، على سبيل المثال، المعايير والافتراضات والتعاريف والمنهجيات ومصادر البيانات والنماذج الرئيسية المستخدمة	طرحت الافتراضات التالية بشأن اسباب نمو الانبعاثات من أجل القيام بالتحديد الكمي لمستوى انبعاثات غازات الدفيئة في سيناريو "العمل المعتاد" في عام ٢٠٣٠: قُدر النمو السكاني بـ ١,٦٥٪ سنوياً حتى عام ٢٠٣٠ بناءً على تقديرات البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، عندما يتعلق الأمر بانبعاثات الطاقة، تم اعتبار زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة ٣,٥٪ سنوياً، وأن تستمر تلبية الطلب على هذه الطاقة إلى حد كبير من خلال مولدات الديزل/المازوت الخاصة، لا سيما في ضوء عدم إمكانية تلبيته من خلال المرافق القائمة لتوليد الكهرباء. كما أنه وفقاً لسيناريو "العمل المعتاد"، تم اعتبار انخفاض في إنتاج الكهرباء بنسبة ١,٣٪ سنوياً بسبب استهلاك محطات توليد الطاقة. أخيرا، بدأت أنشطة الاستكشاف في قطاع النفط والغاز البحري في عام ٢٠٢٠ بحفر أول بئر مياه عميقة. ولكن من غير المتوقع أن تبدأ عمليات الإنتاج والتطوير قبل عام ٢٠٢٨، مما قد يساهم في زيادة مستوى انبعاثات غازات الدفيئة. بالنسبة لانبعاثات وسائل النقل، تم اعتبار زيادة الأسطول بنسبة ٣٪ سنوياً. وبالنسبة للزراعة، تبقى الانبعاثات ثابتة بحسب سيناريو "العمل المعتاد". أما بالنسبة للغابات وللحراجة، وبسبب الإزالة المتزايدة للغابات وزيادة حرائق الغابات والزحف العمراني، تقتصر نسبة البواليع الناتجة عن استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة على ١٪ سنوياً. واستندت الافتراضات المتعلقة بالزراعة والغابات والحراجة إلى تحليل السلاسل الزمنية. أما بالنسبة لانبعاثات النفايات، من المقدر أن يزداد انتاجها مع النمو السكاني بحيث يزداد انتاج النفايات للفرد الواحد من ١,٠٥ إلى ١,٣٠ كلغ للفرد في اليوم. وأخيراً، تشير التقديرات إلى أن الانبعاثات الصناعية تزداد بنسبة ٢,٥٪ سنوياً بناءً على تقديرات وزارة البيئة. للقيام بالتحديد الكمي للنقطة المرجعية، طرحت الافتراضات التالية بشأن نمو الطلب على التدفئة والطاقة الكهربائية: الطلب على التدفئة: تم النظر في الطلب على التدفئة في قطاع البناء فقط استناداً إلى البيانات المتاحة.

		الطلب على الطاقة الكهربائية: يزداد الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة ٣,٥٪ سنوياً، وتستمر تلبية الطلب على هذه الطاقة إلى حد كبير من خلال مولدات الديزل/المازوت الخاصة، لا سيما في ضوء عدم إمكانية تلبيته من خلال المرافق القائمة لتوليد الكهرباء. للقيام بالتحديد الكمي للنقطة المرجعية، طرحت الافتراضات التالية بشأن نمو الطلب على الطاقة الكهربائية: الطلب على الطاقة الكهربائية: يزداد الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة ٣,٥٪ سنوياً، وتستمر تلبية الطلب على هذه الطاقة إلى حد كبير من خلال مولدات الديزل/المازوت الخاصة، لا سيما في ضوء عدم إمكانية تلبيته من خلال المرافق القائمة لتوليد الكهرباء.
(ii)	بالنسبة للأطراف التي لها مساهمات محددة وطنياً تحتوي على مكونات غاز غير مسبب للاحتباس الحراري، معلومات عن الافتراضات والمقاربات المنهجية المستخدمة فيما يتعلق بتلك المكونات، عند الانطباق	لا ينطبق
(iii)	بالنسبة للمؤثرات المناخية المدرجة في المساهمات المحددة وطنياً التي لا تغطيها المبادئ التوجيهية لهيئة المناخ، معلومات عن كيفية تقدير المؤثرات المناخية	لا ينطبق
(iv)	مزيد من المعلومات التقنية، حسب الضرورة	لا ينطبق
(ز)	نية استخدام التعاون التطوعي بموجب المادة ٦ من اتفاق باريس، عند الانطباق	في حين أنه ليس من المتوخى استخدام الآليات المدرجة في المادة ٦ في الوقت الحالي، لا يستبعد لبنان إمكانية الاستعانة بآليات السوق الدولية لتحقيق أهدافه المتعلقة بالمساهمة المحددة وطنياً.

٦	**الكيفية التي يعتبر بها الطرف أن مساهمته المحددة وطنياً عادلة وطموحة في ضوء ظروفه الوطنية**	
(أ)	الكيفية التي يعتبر بها الطرف أن مساهمته المحددة وطنياً عادلة وطموحة في ضوء ظروفه الوطنية	رغم الظروف الوطنية الصعبة التي يمر بها لبنان وسياقه كما تبين في القسم ١ من هذه المساهمة، وفضلاً عن حصته المنخفضة في الانبعاثات العالمية، لذلك يعتبر لبنان الاهداف التي تم وضعها في هذا التحديث عادلة وطموحة. بالإضافة إلى ذلك، طبق لبنان الإرشادات بشأن المعلومات اللازمة للوضوح والشفافية والفهم على المساهمة المحددة وطنياً لعام ٢٠٢٠ من أجل تعزيز وضوحها وشفافيتها وفهمها.

(ب)	اعتبارات العدل، بما في ذلك التفكير في الإنصاف	تم تحديث أهداف المساهمة المحددة وطنياً فيما يتعلق بغازات الدفيئة بشكل منهجي لتعكس عمليات الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، باستخدام الخطوط التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦، وقيم إمكانية الاحترار العالمي على مدى ١٠٠ عام الواردة في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
(ج)	كيفية تناول الطرف للفقرة ٣ من المادة ٤ من اتفاق باريس	تمثل المساهمة المحددة وطنياً المحدثة تقدماً يتجاوز المساهمة العائدة لعام ٢٠١٥، وذلك من خلال زيادة غير مشروطة للهدف الخاص بانبعاثات غازات الدفيئة من ١٥٪ إلى ٢٠٪ ومن خلال زيادة مشروطة للهدف الخاص بانبعاثات غازات الدفيئة من ٣٠٪ إلى ٣١٪ بالمقارنة مع "سيناريو العمل المعتاد". بالإضافة إلى ذلك، يلتزم لبنان بتوليد غير مشروط لـ ١٨٪ من طلبه على الكهرباء ولـ ١١٪ من طلبه على التدفئة من مصادر الطاقة المتجددة في عام ٢٠٣٠، بالمقارنة مع نسبة موحدة مقدارها ١٥٪ في عام ٢٠١٥. كما يلتزم لبنان بتوليد مشروط لـ ٣٠٪ من طلبه على الكهرباء ولـ ١٦،٥٪ من طلبه على التدفئة من مصادر الطاقة المتجددة في عام ٢٠٣٠، بالمقارنة مع نسبة موحدة مقدارها ٢٠٪ في عام ٢٠١٥. تغيّر مستوى "العمل المعتاد" في عام ٢٠٣٠ بسبب استخدام المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦، على عكس المبادئ التوجيهية للهيئة لعام ١٩٩٦ والمستخدمة في المساهمة المحددة وطنياً لعام ٢٠١٥، مع إضافة ٠,٩٧ نقطة مئوية إلى الهدف غير المشروط المحدد بـ ١٥٪ لعام ٢٠١٥، وإضافة ٠,٤٥ نقطة مئوية إلى الهدف المشروط المحدد بـ ٣٠٪ لعام ٢٠١٥. وبالرغم من هذا التغيير، فقد ازدادت أهداف المساهمة المحددة وطنياً لعام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢٠٪ بصورة غير مشروطة وإلى ٣١٪ بصورة مشروطة، وذلك بسبب زيادة جهود التخفيف.

	المساهمة ٢٠١٥		**المساهمة ٢٠٢٠**
	المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ١٩٩٦	**المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦**	**المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٦**
سيناريو "العمل المعتاد" لعام ٢٠٣٠	٤٣،٤٨٤ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ	٣٨،٩٥٠ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ	٣٨،٩٥٠ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ
انخفاض غير مشروط لعام ٢٠٣٠	٦،٥٢٣ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ	٦،٢٢٢	٧،٧٩٠ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ

				جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ	
		انخفاض مشروط لعام ٢٠٣٠	١٣،٠٤٥ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ	١١،٨٦٠ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ	١٢،٠٧٥ جيغا غرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ
(د)	كيفية تناول الطرف للفقرة ٤ من المادة ٤ من اتفاق باريس؛	إن هدف المساهمة المحددة وطنياً لعام ٢٠٢٠ المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ١٥٪ أقل دون مستوى سيناريو "العمل المعتاد" الخاص به، والخفض المشروط لانبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٣٠٪ دون مستوى سيناريو "العمل المعتاد"، هو هدف على مستوى الاقتصاد.			
(ه)	كيفية تناول الطرف للفقرة ٦ من المادة ٤ من اتفاق باريس.	لا ينطبق			

٧	**كيفية إسهام المساهمة المحددة وطنياً في تحقيق هدف الاتفاقية المنصوص عليها في المادة ٢**	
(أ)	كيفية إسهام المساهمة المحددة وطنياً في تحقيق هدف الاتفاقية المنصوص عليها في المادة ٢؛	تساعد المساهمة المحددة وطنياً لعام ٢٠٢٠ في لبنان في تحقيق هدف الاتفاقية على النحو المبين في المادة ٢ منها، وهدف اتفاق باريس كما هو مبين في المادة ٢، والفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاق، من خلال تعزيز جهود التخفيف حسب الفقرة ٦ (ج) أعلاه، وبالتالي زيادة تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وتسريع التحول في مجال الطاقة.
(ب)	كيفية إسهام المساهمة المحددة وطنياً في تحقيق الفقرة (أ) من المادة ٢ والفقرة ١ من المادة ٤ من اتفاق باريس.	